السعودية تراهن على إصلاح الطاقة لتوفير 200 مليار دولار

الخطة تهدف لخفض الكلفة وتمويل الاستثمارات

تستهدف السعودية توفير عوائد مالية ضخمة من خلال مراهنتها على خطة إصلاح الطاقة التي تشمل استبدال الوقود السائل بالمصادر المتجددة من أجل الضغط على الكلفة وتمويل الاستثمارات الضخمة.

الرياض - قال وزير المالية السعودي إن المملكة قد توفر 200 مليار دولار على مدى العشر سنوات المقبلة من خلال استبدال الوقود السائل المستخدم محليا بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة، وسط مساع لخفض التكاليف من أجل تمويل الاستثمارات.

وشرعت أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم في خطة إصلاحات طموحة خلال السنوات الأخيرة لتحديث الاقتصاد وتوفير فرص العمل والحد من الاعتماد على إيرادات النفط.

محمد الجدعان

نحتاج إلى صيانة الاستدامة المالية والسيطرة على الإنفاق

وقال الوزير محمد الجدعان "إحدى المبادرات التي نحن بصدد الانتهاء منها استبدال السوائل".

وتابع "هذا البرنامج سيوفر للحكومة حوالي 800 مليار ريال (213.34 مليار دولار) على مدار السنوات العشر المقبلة يمكن استغلالها في الاستثمار".

ووقعت السعودية الشهر الجاري اتفاقات لشراء الكهرباء مع سبع مشروعات للطاقة الشمسية في إطار خطة لتحقيق أقصى استغلال لمزيج الطاقة المستخدم في توليد الكهرباء.

وقال الجدعان "بدلا من شراء الوقود من الأسواق العالمية بستين دولارا ثم بيعه إلى المرافق السعودية بستة دولارات، أو استخدام جزء من حصتنا في أوبك للبيع بستة دولارات، سنستبدل فعليا ما لا يقل عن مليون برميل من المكافئ النفطي في السنوات العشر المقبلة ونحل محلها الغاز والطاقة المتجددة".

وتضررت السعودية ضررا شديدا من انخفاض أسعار النفط وأزمة فايروس كورونا العام الماضي، وقد أعلنت حديثا عن خطة لتسريع الاستثمار الداخلي ضمن برنامج لإنفاق تريليونات الدولارات تقوده شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو وصندوق الثروة السيادي الضخم، صندوق الاستثمارات العامة، البالغ حجمه 400 مليار دولار.

وفي محاولة لرفع عبء تمويل بعض الاستثمارات عن كاهل الخزانة، طُلب من بعض الشركات تقليص التوزيعات التي تُصرف للحكومة وتعزيز إنفاقها الرأسمالي.

وقال الجدعان "من الآن وحتى 2025، وربما حتى 2030، سنعطي أولوية للاستدامة المالية. نرى أنه لكي نحقق جميع الأهداف التي وضعتها رؤية 2030، نحتاج لصيانة الاستدامة المالية والسيطرة على الإنفاق الحكومي".

رؤية 2030 هي خطة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتطوير السعودية عن طريق الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط وبناء صناعات ومشروعات ضخمة جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الملايين من الوظائف.

وفي نهاية 2020، انخفض معدل البطالة إلى 12.6 في المئة من مستوى قياسي مرتفع عند 15.4 في المئة في الربع الثاني من العام الماضي حين كان الاقتصاد يعاني بسبب الجائحة، لكنه يظل أعلى كثيرا من السبعة في المئة التي تستهدفها المملكة.

وقال الجدعان "لم نغير هدف البطالة للعام 2030، لكن لأننا لم نتجاوز مرحلة الخطر بعد فمن الصعب جدا أن نتوقع معدل البطالة للعام 2021.

وأضاف"هدفنا خفض الرقم بحيث ننهي العام عند مستوى أقل مما كان عليه في 2019، قبل كوفيد، لكن لا يمكن أن أقول إنه سيحدث بكل تأكيد".

وتشهد السعودية تحولات كبيرة في مجال الطاقة حيث تركز السلطات جهودها على تحقيق خطط التحول إلى الطاقة المتجددة على أسس مستدامة لدعم وتنويع الاقتصاد المحلي وكسب رهانات تحديات تغير المناخ وخفض انبعاثات الكربون.

وتستهدف خطط السعودية في التحول نحو الطاقة النظيفة تكثيف إنجاز مشاريع استغلال مزيج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك عبر جعل نيوم منطقة رائدة في العالم، تعتمد على الطاقة المستدامة لتوفير جميع احتياجاتها من الطاقة.

وكثفت السعودية تحركاتها مؤخرا في مجال الطاقة المتجددة حيث أعلنت شركة نيوم عن وضع اللبنات الأولى لتشييد أكبر مشاريع إنتاج الهيدروجين الصديق للبيئة من خلال إبرام صفقة تتجاوز خمسة مليارات دولار، وذلك تمهيدا لتصديره إلى الأسواق العالمية.

وأبرمت شركة نيوم، التي تأسست في يونيو 2019، صفقة مع إير برودكتس وأكواباور بقيمة 5 مليارات دولار.

ويهدف هذا المشروع، الذي يعد من بين الأكبر في العالم، إلى توفير حلول مستدامة لقطاع النقل العالمي ولمواجهة تحديات التغير المناخي من خلال حلول عملية لتخفيض الانبعاثات الكربونية.

الأردن يحدد معايير لترويج منتجات الصناعة المحلية

عمان - حددت حملة "صنع في الأردن" التي تشرف عليها غرفة صناعة عمان، بإطارها الجديد محاور عدة لزيادة حصة الصناعة الأردنية بالسوق المحلية وحيازة ثقة المستهلكين، وتعزيز تواجدها بالأسواق التصديرية وتطوير الأداء التسويقي والترويجي للشركات الصناعية.

وتسابق الحملة الزمن، لتتويج جهود وطموحات غرفة صناعة عمان بزيادة حصة منتجات الصناعة الأردنية بالسوق المحلية لأكثر من 42 في المئة القائمة حاليا، وذلك بالتركيز على المنتج وتطوير العمليات التصنيعية من خلال تقديم منح مالية ودعم فني وتقني بالشراكة مع برامج دولية.

وما زالت الصناعة الأردنية التي تصل إلى نحو 140 سوقا بالعالم، تواجه صعوبات كثيرة تحدّ من تنافسيتها بالأسواق التصديرية، في مقدمها ارتفاع كلف الإنتاج، ونقص العمالة وبعض الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى إغراق الأسواق بسلع مستوردة.

وحددت الحملة التي انطلقت قبل 8 سنوات، شركاء استراتيجيين لها، أبرزهم المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية وغرف صناعة الأردن وإربد والزرقاء ووزارة التربية والتعليم ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون وهيئة الاستثمار وأمانة عمان الكبرى ونقابة المهندسين والمؤسستان الاستهلاكية المدنية والعسكرية ودائرة المشتريات الحكومية.

1.67

مليار دولار قيمة رؤوس أموال عموم المنشآت الصناعية القائمة بالأردن

ويصل عدد المنشآت الصناعية القائمة بعموم المملكة إلى 22 ألف منشأة، بعدد عاملين يصل إلى 253 ألف عامل وعاملة، وبرؤوس أموال تبلغ 4.579 مليار دينار (1.67 مليار دولار) مسجلة بغرف الصناعة الثلاث (عمان وإربد والزرقاء).

وحسب رئيس الحملة الدكتور إياد أبوحلتم، فإن حصة الصناعة الأردنية من الاستهلاك المحلي الكلي لا تزيد عن 42 في المئة بواقع 11.9 مليار دينار من إجمالي استهلاك السوق المحلية البالغ 28.2 مليار دينار.

وبيّن أبوحلتم في لقاء صحافي عقد بمقر الغرفة أن هذه النسبة قد تبدو للبعض جيدة غير أنها متوسطة وأقل من الطموحات، ولاسيما في ظل الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدا أن الصناعة مشروع وطني تؤسس لاقتصاد منتج يعتمد على الذات.

وأشار إلى أن الحملة تسعى لإقامة شراكات مع المؤسسات الرسمية المعنية، لتعظيم حصة مشترياتها من المنتجات الصناعية الأردنية والاستفادة من الأفضلية السعرية الممنوحة لها بالعطاءات، إضافة إلى التشبيك مع القطاع التجاري باعتباره شريكا مهما.

ولفت إلى أن الصناعة الأردنية تمتلك قدرات إنتاجية ضخمة تصل إلى أكثر من 17 مليار دينار كإنتاج صناعي قائم سنويا، إلا أن الصادرات ما زالت تتركز بعدد محدود من الأسواق ومثلها من السلع، مؤكدا أن هذا يتطلب تنويع السلع التصديرية ومحفظة الأسواق الدولية.

ولفت إلى أن حملة "صنع في الأردن" ستتعاون مع المؤسسات المعنية بالتصدير وبخاصة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وهيئة الاستثمار وشركة بيت التصدير، إضافة إلى بناء أنظمة تسويقية طويلة الأمد وتوفير الدعم للشركات الصناعية للمشاركة بالمعارض الدولية تحت مظلتها.

وأكد أبوحلتم أن الحملة التي باتت اليوم عملا مؤسسيا، لديها طموحات كبيرة لتكون لها شركات منضوية تحت مظلتها تلبي معايير عالية من جودة المنتجات، ويكون تميزها بحمل شعار "صنع في الأردن"، داعيا الجهات الرسمية إلى إعطاء الشركات الصناعية التي تقدم منتجات بجودة عالية وتلبي احتياجات المستهلك، حوافز بالاستثمار وتبسيط الإجراءات لدى الجهات المعنية بالرقابة على عمليات الإنتاج والتصنيع.

صناعة أردنية أصيلة

قطن مصري ناعم

القاهرة تشتري رضاء المزارعين لإنقاذ محصول القطن

خطط للشراء المسبق من الفلاحين

تزامنا مع تدشين أكبر مصنع للنسيج

وضعت الحكومة خطة لاستعادة مكانة القطن المصري عالميا عبر حزم تحفيزية لتشجيع الفلاحين على زراعته، تزامنا مع تدشين مصنع عملاق للغزل والنسيج بمدينة المحلة في شمال القاهرة المعروفة بأنها كانت قلعة هذه الصناعة بمصر.

محمد حماد

صحافي مصري

القاهرة - وجه مصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري الحكومة بتقديم حوافز للمزارعين لتشجيعهم على زراعة القطن، لتلبية احتياجات صناعة الغزل والنسيج بعد تراجع مساحات زراعته بشكل كبير السنوات الماضية.

وتسبب غياب الحوافز في تراجع المساحة المحصولية للقطن عاما بعد آخر، وانخفضت من 336 ألف فدان عام 2018 إلى نحو 236 ألف فدان في 2019، وواصلت الانخفاض بشكل قياسي العام الماضي وسجلت 180 ألف فدان فقط.

وتشير التوقعات إلى مواصلة الهبوط العام الحالي إلى نحو 150 ألف فدان، ما دفع رئيس الحكومة إلى عقد اجتماع طارئ مؤخرا لمتابعة خطة تطوير صناعة الغزل والنسيج وتشجيع زراعة القطن، بحضور وزراء قطاع الأعمال العام، والزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة، ورئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتطوير والتنمية الصناعية التابعة للجيش المصري.

وأعلن السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، جاهزية وزارته لتطبيق نظام الزراعة التعاقدية التي بموجبها يتم شراء المحصول بالكامل من الفلاحين، بما يضمن تسويقه قبل الشروع في زراعته، وهو ما يحفزهم للتوسع في زراعة القطن.

وأفاد مفرح البلتاجي رئيس شركة العامرية للغزل والنسيج وعضو اتحاد مصدري الأقطان، بأن حوافز الحكومة غير كافية لتشجيع الفلاحين على زراعة القطن، وسوف تظل صناعة الغزل والنسيج تعتمد على الأقطان قصيرة التيلة التي يتم استيرادها.

وأضاف لـ"العرب" أن النهوض بالقطاع يتطلب خطة محكمة وتفاصيلها معلنة في أكتوبر من كل عام، حيث تتم زراعة القطن في أبريل كي يتمكن المزارعون من اتخاذ قرارهم، وتتمكن الحكومة من حصر المساحات التقديرية التي يمكنها توفير احتياجات صناعة الغزل والنسيج المحلية، والترويج للقطن المصري خارجيا بالتعاون مع القطاع الخاص.

تشهد المنظومة الحالية مشكلات قضت على صادرات مصر من القطن، حيث سجلت 1.5 مليون قنطار من إجمالي المخزون البالغ 2.5 مليون قنطار، بما يعني وجود فائض في السوق المحلية يصعب تصريفه في الأسواق الخارجية.

ويمثل القطن طويل التيلة 4 في المئة فقط من الإنتاج العالمي، ويستحوذ قطن "بيما" الأميركي على 90 في المئة، لكنه لا يمتاز بجودة القطن المصري الناعمة لطبيعة الجو والطقس، أما نسبة الـ10 في المئة المتبقية فتستحوذ عليها البرازيل والهند والصين ومصر والسودان.

وتتواكب خطط توسع القاهرة في زراعة القطن مع سعيها للانتهاء من افتتاح وتشغيل أكبر مصنع للغزل والنسيج في مارس المقبل، ويستوعب أكثر من 182 ألف مردن غزل، بمتوسط طاقة إنتاجية 30 طن غزل في اليوم، والمردن هو المغزل الضخم.

ووقعت الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس عقد إنشاء المصنع الجديد مع مجموعة "جاما" للإنشاءات التي تعمل بنظام تسليم المصانع جاهزة، ويستخدم المصنع الجديد تكنولوجيا إنتاجية بالتعاون مع شركة "ريتر" السويسرية، لتكون الشريك الرئيسي في تطوير مصانع الغزل الحكومية.

حسين أبوصدام

مشكلة القطن في التسويق والتسعير والعقد الثلاثي هو الحل

أحمد الزعفراني

فتح أسواق تصديرية وتطبيق البصمة الوراثية لتتبع القطن

وتصل الاستثمارات التقديرية للمصنع الجديد الذي يقام في مدينة المحلة الكبرى نحو 50 مليون دولار، وفق خطة تنفذها القاهرة لتطوير شركات القطن والغزل والنسيج التابعة للحكومة.

وتتنوع عمليات الإنتاج اليومي للمصنع الجديد على نحو 15 طنا من الغزول الرفيعة و15 طنا أخرى سميكة، فضلا عن تعزيز عمليات الإنتاج والتشغيل لمجموعة مصانع النسيج والصباغة والتجهيز داخل مدينة المحلة.

ويعد المصنع الجديد ضمن خطة لإحياء صناعة الغزل والنسيج، ورصدت الشركة القابضة للغزل والنسيج حزمة إنقاذ تصل إلى نحو 1.4 مليار دولار، تتضمن تحديثا كاملا للإنشاءات والآلات بمصانعها المتهالكة.

وتستهدف الخطة زيادة التخصص في عمليات الإنتاج، ودمج الأنشطة والشركات التي تعمل في مجالات متشابهة للحدّ من تكرار نفس الأنشطة في أكثر من شركة.

وقامت بدمج 23 شركة غزل ونسيج وصباغة وتجهيز في 9 شركات، إلى جانب دمج 9 شركات وحليج الأقطان في شركة واحدة مخصصة لهذا النشاط، ويصبح في البلاد نحو عشر شركات غزل ونسيج قادرة على المنافسة.

وأكد حسين أبوصدام نقيب الفلاحين، أن مشكلة زراعة القطن في مصر تتركز في التسويق والتسعير، وهما من المشكلات الأساسية لدى الفلاح، فإذا كانت لدى الحكومة نية للنهوض بالقطن فعليها تطبيق نظام الزراعات التعاقدية فورا.

وأوضح لـ"العرب" أن حديث الحكومة عن الحوافز جاء متأخرا جدا، والتصريحات الرسمية للمسؤولين لم يتبعها إعلان رسمي عن أسعار الشراء حتى الآن.

ويحتاج نظام الزراعة التعاقدية إبرام عقد ثلاثي ملزم بين الفلاح والتاجر والجهة المسؤولة عن الشراء كضامن لتنفيذ العقد، ومنع الإخلال به.

وتستلزم الفورة الاستثمارية في قطاع الغزل والنسيج توفير المواد الخام محليا بدلا من الاستيراد الخارجي الذي يرفع تكاليف الإنتاج ويزيد من معاناة الصناعة المصرية.

ولتحقيق هذا الهدف تطبق وزارة قطاع الأعمال العام تجربة لأول مرة لزراعة القطن قصير التيلة الأوسع استخداما في الصناعة العالمية، وشرعت في زراعة نحو 250 فدانا على سبيل التجربة في صحراء شرق العوينات بجنوب غرب مصر.

وتأمل الوزارة من تجربتها إحلال واردات مصر من الأقطان قصيرة التيلة والغزول السميكة المنتجة منها عبر تصنيعها من القطن قصير التيلة المصري.

وطبقت الحكومة نظاما جديدا لشراء القطن من الفلاحين عن طريق المزايدة لضمان شراء المحصول وفق مستويات عادلة تحددها آليات العرض والطلب، حيث يتم إجراء مزاد يومي يبدأ في الرابعة عصرا، وتشترك فيه شركات تجارة القطن، وتقدم خطاب ضمان بقيمة تتناسب مع حجم تجارتها لتأكيد التزامها بالمزايدة.

وتقوم الشركة القابضة للغزل والنسيج بتقديم عرض لفتح المزاد يوميا بسعر يعادل متوسط السعر العالمي للقطن الأميركي "بيما" ليكون مؤشرا لضمان عدالة المزايدة، بحيث لا تقل أسعار المزايدة عن هذا السعر.

ودعا أحمد الزعفراني رئيس شعبة الملابس الجاهزة باتحاد الغرف التجارية، للتحرك على مسارين، الأول إنقاذ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والثاني وتشجيع زراعة القطن.